

نسخة الكترونية متاحة في: <http://ssrn.com/abstract=1519142>

أخلاقيات نسبة الفائدة: جانب من جوانب الأداء الاجتماعي في التمويل الأصغر.¹

أرفيند أشتا²

أستاذ كرسي في التمويل الأصغر، مدرسة بورجاندي للاقتصاد، سيرين

ملخص

طفت مسألة أخلاقيات نسبة الفائدة على السطح. وفي هذه الورقة نقوم بدراسة أسئلة ذات صلة بالحكم لرؤية ما اذا كان الحكم صلة بالمسألة الأخلاقية. ثم ننظر إلى مجال له صلة بالشفافية في نسبة الفائدة. وبناء على ذلك نقدم بعض الطرق الممكنة كي تتمكن شركات تقييم التمويل الأصغر من تضمين هذه الموضوعات في معايير التقييم الخاصة بها. وأخيرا فإننا نقدم توجيهات للبحث المستقبلي تطرحها هذه الورقة.

الكلمات الرئيسية: القروض الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة ، والتقدير ، هدف مزدوج ، والأخلاق ، ومعدل الفائدة

¹ "This document was translated by Sanabel, the Microfinance Network of Arab Countries, Inc., with support from Grameen-Jameel, a social business jointly owned by ALJ Foundation and Grameen Foundation to alleviate poverty in the Arab region through microfinance."

تمت ترجمة هذه الوثيقة بواسطة سنابل: شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، مع دعم من شركة جرامين – جميل شركة محدودة المسؤولية ، ذات ملكية مشتركة بين مؤسسة جرامين بالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة عبد اللطيف جميل هدفها تقليل الفقر في المنطقة العربية من خلال التمويل الأصغر.

² قدمت هذه الورقة في مؤتمر المنصة الأوروبية للتمويل الأصغر في لوكسمبرج، 24-26 نوفمبر/ تشرين الثاني، وأوجه شكري إلى مقدمي ورشة العمل تلك (مارك هودون، سيسيل لاينو وخافيير ريلي) وكذلك إلى المشاركين في المؤتمر على تعليقاتهم. شكرا لبنك بورجونيه الشعبي-اللجنة الفرنسية للتمويل.

1- مقدمة

كانت مستويات أسعار الفائدة سؤالا أساسيا تمت مناقشته في تمويل المشاريع الصغيرة خلال السنوات الأخيرة. وفي كثير من الأحيان، يتعلق هذا السؤال بالحكم. وكان تحول القطاع من الاعتماد على المانحين إلى الاستثمار الاجتماعي أحد مصادر القلق الرئيسية وتركز هذه المجموعة الأخيرة من المستثمرين على هدف مزدوج. وتتنظر هذه الورقة كيف يمكن لأسعار الفائدة تحديدا يمكن أن تدرج في مقاييس الأداء الاجتماعي.

وخطة هذه الورقة كما يلي. نبدأ أولا بدراسة حديثة للحالة والتي طرحت مسألة نسبة الفائدة على السطح. ثم ندرس مسائل ذات صلة بالحكم لنرى إذا ما كان الحكم له صلة أيضا بالمسألة الأخلاقية. ثم ننظر بعد ذلك إلى مجال مرتبط بشفافية أسعار الفائدة. وبناء على ما سبق نقدم بعض الطرق الممكنة كي تتمكن شركات تقييم التمويل الأصغر من تضمين هذه الموضوعات في معايير التقييم الخاصة بها. وأخيرا فإننا نقدم توجيهات للبحث المستقبلي تطرحها هذه الورقة.

2- حالة كومبارتاموس ومسألة سعر الفائدة.

في عام 2007، طرح بنك كومبارتاموس اكتتابا عاما تسبب في صدمة للعالم بأكثر من شكل. فأولا، تمت تغطية الاكتتاب 13 مرة وأظهر ذلك للعالم أن المستثمرين التجاريين كانوا مهتمين حقا بالاستثمار في هذا المجال. وثانيا، تقييم عملية الاكتتاب العام الذي رسمل الشرطة عند 1500 مليون دولار مقارنة بالقيمة الدفترية التي تصل إلى 126 مليون دولار فقط أشار إلى أن الشركة كان من المتوقع لها نمو فائق وأكد على أن التمويل الأصغر كان ينمو بمعدل 30% سنويا، وأن الشركات التجارية تنمو بشكل أسرع. وثالثا، القيمة الدفترية عند 126 مليون دولار عام 2006 مقارنة بالحصة المدفوعة من رأس المال وقدرها ستة ملايين دولار في عام 2000 عندما تحولت كومبارتاموس إلى شركة تهدف للربح أشارت إلى تضاعف الشركة من عام إلى العام التالي، وهي نسبة نمو استمرت على خلفية الأرباح المنتجة داخليا مع عدم وجود توزيع للأرباح في السنوات القليلة الأولى. وأشار ذلك بوضوح أن شركة التمويل الأصغر من الممكن أن تدار تبعا لنماذج إدارة الأسهم الخاصة حتى عندما يكون حملة الأسهم في السواد الأعظم من المنظمات غير الحكومية والهيئات التنموية مثل مؤسسة التمويل الدولية.

رابعا، وربما كانت الصدمة الأكبر، وبالطبع لم تكن صدمة إيجابية عندما تبين أن الأرباح الهائلة جاءت بسبب أسعار فائدة مرتفعة قاربت 100% سنويا. وتساءل العالم إذا ما كان ذلك يعد تمويلا أصغر وما إذا كان ذلك أخلاقيا. (لويس، 2008، سميث وابستين، 2007).

قامت كومبارتاموس والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ذات الصلة بأحد المانحين وكذلك أكسيون وهي جهة مانحة أخرى بالخروج برد فعل دفاعي سريع ومكتوب بشكل جيد (دانيل ولابارثي، 2008، رينيه وجويمون، 2007، روزنبرج، 2007). وباختصار فإنهم قالوا إن الرصيد الجيد للشركة وأرباحها المرتفعة اجتذبا الصناديق التمويلية لهذا القطاع وإن ذلك كان إيجابيا. وأشاروا إلى أن أسعار الفائدة لكومبارتاموس التي وصلت إلى مئة في المئة تضمنت الضريبة على القيمة المضافة وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي كان حوالي 86% سنويا. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسب قياسا على شركة تمويل أصغر في المكسيك، فقد كانت أسعار الفائدة تلك أقل كثيرا من أسعار الفائدة في شركات الائتمان الاستهلاكي المقرضين. وأكثر من ذلك فقد ضمنت أسعار الفائدة المرتفعة أن إتاحة زيادة التوعية للمقترضين المحتملين الآخرين الفقراء. لذا فإن التضحية بالمقترضين الحاليين كان ضروريا من أجل إتاحة خدمة أشخاص أشد فقرا أو لا يستطيعون الوصول إلى التمويل.

ويشير المنتقدون إلى أنه في نموذج جرامين، كان يجري تقاسم الأرباح من أسعار الفائدة مع المقترضين الموجودين لأن جزءاً من نسبة الفائدة يستخدم لإعطاء المقترضين في الشركة حصصاً في الشركة (أشتا وبوش، 2009، هودون وأشتا، 2009).

لذا فلم يكن من الضروري للمستثمرين في القطاع الخاص أن يحتفظوا بكل الأرباح: كان من الممكن اقتسامها مع المقترضين الحاليين مع السماح للشركة بالنمو بنفس السرعة. لذا فإن مسألة الإدارة تتصل بقوة من الداخل مع أخلاقيات أسعار الفائدة.

وهناك دفاع آخر يظهر كثيراً وهو أن المقترضين الحاليين يحققون أرباحاً تزيد على 100% وهذا يبرر ارتفاع أسعار الفائدة لأنه يكشف أن المقترضين الحاليين لديهم القدرة على إعادة دفع هذه النسب.

ويعاني هذا الجدل من مشكلات أساسية ناشئة عن الحيرة تجاه توقيت القرار. وفي توقيت الحصول على قرض، يكون المقرض شبه متأكد من الحصول على دخل ثابت قدره 100% حيث يعرف أن أسعار الفائدة التلقائية منخفضة بسبب العديد من الشروط التعاقدية والضغوط القائمة على المجموعة. وبالتعارض مع ذلك، فإن صاحب المشروع الصغير يأخذ القرض وفي توقعه، غير المؤكد، أنه سيحقق عائداً يزيد على 100%، وهو ما سيسمح له بإعادة دفع القرض. وفي الحقيقة الفعلية، فإن نسبة من الناس ستحقق عوائد أكثر من 100% بينما تحقق نسبة أخرى عوائد أقل من 100%.

وبالنسبة لهؤلاء الذين يحققون أرباحاً تزيد على 100%، يكونون قد حققوا منفعة بالتأكيد، لكن الأثر عليهم يكون أكبر إذا ما كانت لديهم تكلفة تمويل أقل. وبالنسبة لهؤلاء الذين يحققون عوائد تقل عن 100% ينبغي بشكل واضح ولكن بشكل افتراضي مجموعة الضغوط القائمة وغيرها من إجبارهم على المقرض أكثر من مؤسسات التمويل الأصغر نفسها أو غيرها من مؤسسات التمويل الأصغر لسداد قروضها للحفاظ على تاريخها الائتماني.

وهكذا يضطر رجال الأعمال الذين كان من الممكن أن يحققوا نجاحاً عند سعر فائدة بنسبة 50% إلى الخسارة والدخول في مديونيات زائدة ويكون الجدل على أساس أنهم يسددون القرض غير صحيح الحجة على أنهم ناجحون.

وهكذا وعلى الرغم من أن مسألة الأثر موضوع للكثير من الجدل في أدبيات التمويل الأصغر، فمن الواضح أن الأثر على المقترضين الحاليين الناجحين سيكون أكبر إذا ما كانت تكاليف التمويل بالنسبة لهم أقل، سواء كانوا قادرين على تحقيق الأرباح التي توقعوها أم لا.

وعلى أي حال، فإن الانتباه لهذا الجدل قاد إلى تحديد سعر الفائدة الحقيقي، وتجد المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (روزنبرج، جونزالز وناراين، 2009) أن متوسط سعر الفائدة حوالي 28% سنوياً وأن على الرغم من أن ذلك يتباين من منطقة لأخرى، فإن من الواضح أن كومبارتاموس حالة غريبة حتى في المكسيك. تحتاج مسألة الأداء الاجتماعي لذلك اختبار مستويات سعر الفائدة في البلاد. وسوف يتم تطوير هذا الجانب في قسم التوصيات.

3- مسألة الحكم: بالنسبة للمؤسسات التي تهدف للربح وللمؤسسات التي لا تهدف للربح وهؤلاء الذين يغيرون رهاناتهم في منتصف السباق.

كشفت المزيد من الدراسة أن منظمة كومبارتاموس غير الحكومية، والتي يتم تداولها في القطاع الخاص على أساس أنها مؤسسة تهدف للربح، حصلت على تمويل من جهات مانحة. ومما لا شك فيه أن هذه الأموال التي جاءت من جهات مانحة استخدمت في خلق الوعي وبناء العلامة التجارية وهو ما استخدم في النهاية لصالح الشركة التي تهدف للربح وأصحابها. وتضمن هؤلاء الملاك ليس فقط منظمة غير حكومية والكيانات التنموية ولكنهم تضمنوا أيضا أفراد خاصين. وكان ذلك صدمة إضافية للبعض.

وبالنسبة لأكثر هؤلاء الذين شككوا في نقل أموال المانحين إلى حملة أسهم خاصين، لم يشير أحد إلى حقيقة أن التبرعات الأولية ساعدت على خلق المعرفة بالعلامة التجارية لإسم كومبارتاموس.

هذه المعرفة بالعلامة التجارية إلى جانب قدر من الأصول غير الملموسة الأخرى مثل نظم وإجراءات ربما كان أساس النجاح للمنظمة التجارية التي تهدف للربح. وهذا النجاح خصص جزئيا من خلال مستثمرين خاصين وهؤلاء المانحين الذين حصلوا على أسهم، وليس كل المتطوعين والعاملين في نسبة واحدة.

عندما يتطوع شخص للعمل كمنظمة غير حكومية مجانا أو العمل لحسابها بأجر أقل من مستوى السوق لأنه مؤمن بهذا المهمة، يساعد هذا الشخص في صناعة العلامة التجارية والمكاسب غير الملموسة الأخرى للمنظمة غير الحكومية. وهو يفعل ذلك عارفا أو واثقا من أن المنظمة غير الحكومية لا تهدف للربح، وهو بناء على ذلك لا يتوقع أجرا موازيا لأجور السوق.

هذه الثقة تهتز عندما يقرر شخص يدير المنظمة غير الحكومية التحول إلى مؤسسة تهدف إلى الربح. حتى عندما يعرض أسهما لكل الموظفين والمتطوعين، فربما لا يكون لدى جميعهم من المال ما يكفي لشراء حصص تتناسب مع الجهود التي بذلوها.

وعلى ذلك، وفي داخل مجتمع العاملين في المنظمات غير الحكومية، فإن التحول إلى مؤسسة تهدف للربح يعيد توزيع الأرباح من هؤلاء الذين يملكون قاعدة من المدخرات موقف يميل إلى المخاطرة إلى هؤلاء الذين يفتقرون إلى أي من هذين المكونين (سواء المدخرات لاستثمارها أو المخاطرة)

الموقف القانوني	الموقف السابق	2008
مؤسسة لا تهدف للربح منذ 2006	خدمة مجتمعية سابقا	إس كي إس
مؤسسة لا تهدف للربح منذ 2005	خدمة مجتمعية سابقا	سباندانا
مؤسسة لا تهدف للربح منذ 2000	خدمة مجتمعية سابقا	شير
مؤسسة لا تهدف للربح منذ 2007	خدمة مجتمعية سابقا	باندهان
مؤسسة لا تهدف للربح منذ 2002		أسمينا
صندوق ومؤسسة لا تهدف للربح وبنك منذ 1997		إس كي دي آر دي بي
مؤسسة لا تهدف للربح من 2008	صندوق فيما سبق	جراما فيديال

النقطة التي تم التوصل إليها هي أنه إذا كانت منظمة تهدف للربح منذ البداية أو لا تهدف للربح منذ البداية فإن المسألة الأخلاقية للحكم وإعادة توزيع الأرباح التي ظهرت في هذا الجزء من هذه الورقة ما كانت لتظهر. وتظهر هذه المسألة فقط في هذه المنظمات التي تتحول من منظمات لا تهدف للربح إلى منظمات تهدف للربح.

هذا السؤال يشبه الحكم على سؤال معكوس في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وإذا وجب على المديرين لشركة تسعى للربح تقديم تبرعات لجهات لا تهدف للربح أو يقسموا الأرباح على المساهمين ويتركوا لهم القضية التي يجب أن يدعموها فيما لا يهدف للربح (فريدمان، 1970)؟ وموضوع الحكم هذا هو أيضا نقد (أشتا، 2009) لواحد من نموذجين من نماذج العمل الاجتماعي التي اقترحها محمد يونس في كتابه الأخير (يونس، 2007). وهذا هو السبب الذي من أجله تفضل دانون أن تقدم جرامين دانون بعض العائد بدلا من انعدام العائد تماما، حتى ولو كانت دانون لم تستثمر مباشرة في جرامين دانون لكن بشكل غير مباشر من خلال أموال جمعها الموظفون فيها.

وتشير هذه الموضوعات إلى أن موضوعات الحكم لا تتعلق فقط بأشكال الشركات ومصالح حملة الأسهم، لكن يجب النظر إليها من منظور أوسع لأصحاب المصالح (أشتا وهودون، 2009). ويتضمن أصحاب المصالح هؤلاء حملة الأسهم والمانحين والمديرين والمقترضين الحاليين والمقترضين المحتملين والموظفين والمشرعين.

وتشير مؤشرات تحليل أصحاب المصالح (في مسألة أسعار الفائدة) على محور واحد والسلطة والنفوذ (على أسعار الفائدة) على محور آخر إلى أن المديرين يهتمون بالفعل بهذه المسألة ولديهم السلطة والنفوذ على معدلات أسعار الفائدة. وإذا كان هؤلاء المدراء من حملة الأسهم، سواء كانوا أقلية أو أغلبية، فبإمكانهم بسهولة خلق مواقف في صالح أنفسهم وعلى حساب الآخرين في الشبكة، خصوصا هؤلاء الذين لا يملكون القوة الكبيرة أو النفوذ مثل المقترضين الفقراء الذين

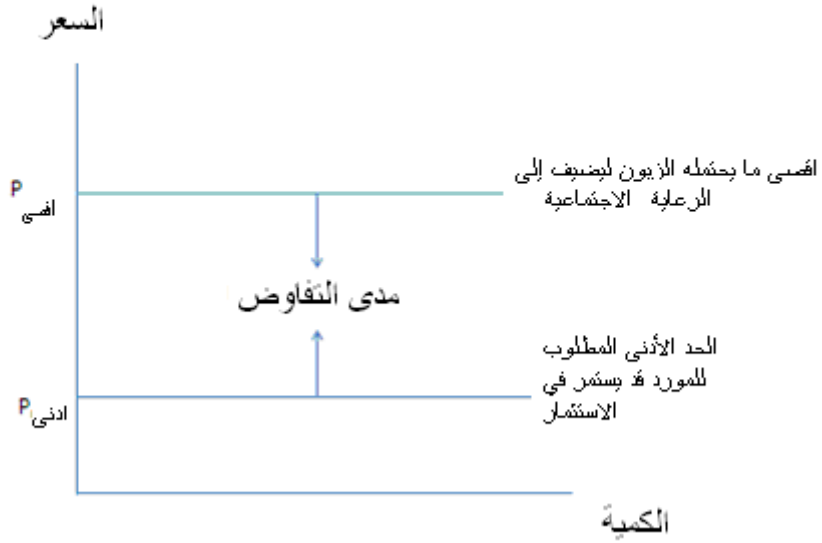
يواجهون بشركة احتكار أو احتكار القلة تقدم لهم



وهكذا، فإن المقرضين الحاليين الذين يرغبون حقا في خفض أسعار الفائدة تجري التضحية بهم بسهولة على أيدي المدراء الذين يتبنون نموذجا ربحيا من حيث أنهم مهتمون برفع أسعار الفائدة للحفاظ على أرباحهم المرتفعة وهو ما يمكنهم من دفع رواتبهم الضخمة أو تلقي حصص أو أنصبة من الأرباح إذا كانوا مساهمين أيضا.

ويعتبر هودون وأشتا (2009) اعتبارين في إطار عمل راولسيان. ففي جانب، يجب أن تغطي أسعار الفائدة نفقات مؤسسة التمويل الأصغر. وبديلا لذلك، لن تستطيع مؤسسة التمويل الأصغر الاستمرار وسوف تغلق. لذا فهناك حد أدنى محدد من أسعار الفائدة مطلوب من المقرضين الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك نسبة إضافية محددة من أجل النمو لتخدم المقرضين المستقبليين أو المحتملين. وربما كان يجب أن يوفر هذا الحد الأدنى بعض العائد العادل لحملة الأسهم. ومن جانب آخر وكما يظهر في الرسم التوضيحي بشأن أسعار الحجز، يشار إلى أعلى أسعار الفائدة بتكلفة فرصة الاقتراض من مقرضين العرضة لحد أقصى من الأرباح المتوقعة من المشروعات (أيهما أقل). ومسألة الأخلاقيات هي الكيفية التي يجب بها تقسيم الفائدة على طول هذا الطيف. ويجب أن تقوم شركات تقييم الأداء بتقييم هذا الاقتسام للهوامش.

الرسم الثالث: أسعار الحجز



وهكذا، فإن تقييم الأداء الاجتماعي لمؤسسة التمويل الأصغر، حتى بالنسبة لأسعار الفائدة، لا يمكن أن يتجاهل حقيقة مسألة ما إذا كانت الشركة تستهدف الربح أم لا تستهدف الربح، وما إذا كانت لم تتحول من نوع إلى الآخر. كما لا يمكنه تجاهل حقيقة أن مؤسسة التمويل الأصغر يجب أن تكون قادرة على البقاء. وهذا البقاء قد يكون وظيفة ما إذا كانت تستطيع الحصول على أموال من المانحين يعتمد عليها فيما إذا كانت منظمة غير حكومية أم مؤسسة تهدف للربح. كما يتم تطوير هذا المبدأ في قسم التوصيات.

4- مسألة الشفافية

طرحت مسألة الشفافية العودية إلى النقاش العام بسبب الأزمة المالية. عندما لم يستطع الملايين من مشتري العقارات في الولايات المتحدة دفع مديونيات الرهن العقاري الخاصة بهم بسبب الشروط المتزايدة، السؤال الذي أثير هو إذا ما كانوا يعرفون أسعار الفائدة التي يتم دفعها (كراوس، 2007، بابيني، 2008، سولنيك، 2008). وهكذا عادت مسألة قوانين الإقراض إلى بؤرة التركيز مرة أخرى.

كما تم التوصل إليه عند أتويل-مينديز وأشتا (2009)، قد يفضل المقرضون كثيرا الكشف عن نسب فائدة بسيطة لأنها أسهل في شرحها كما أنها تبدو أقل من العقارات التي تستخدم طرق انخفاض الرصيد. وتصبح هذا المشكلة أكثر صعوبة في التمويل الأصغر نظرا لطبيعة المدى القصير للقروض، وهو ما يثير مسائل جعل سعر الفائدة سنوي ليصبح منافسا للبدائل المطروحة، واستخداما للمثال الذي استخدموه: أن تشتري بضائع بمبلغ 140 دولارا. وتدفع عشرين دولارا نقدا و150 دولارا على أقساط شهرية مدتها ستة أشهر (بمجموع 170 دولارا). فهناك عدة طرق لتقديم مكون سعر الفائدة لهذه المعاملة نعرضها في الرسم التوضيحي التالي.

مثال: أنت تشتري بضائع بمبلغ 140 دولارا. وتدفع عشرين دولارا نقدا و150 دولارا على أقساط شهرية مدتها ستة أشهر (بمجموع 170 دولارا):

الطريقة	1	2	3	4	5	6
طريقة الحساب	$(GP-RP) / RP$	$[(GP-RP) / RP] \times 2$	$[(GP-RP) / LA] \times 2$	$[(GP-RP) / AOB] \times 2$	$(GP-RP)^2 - 1$	$IRR \times 12 / IRR_{12-1}$
سعر الفائدة	21.4%	42.8%	50%	86%(APR)	104%(EAR)	81% (APR) 119%(EAR)

GP : السعر العالمي

RP : السعر الحقيقي

LA: مقدار القرض

AOB: متوسط الرصيد الافتتاحي = $(LA+D)/2D$

D: العربون

APR: النسبة المئوية السنوية للتكلفة

EAR: النسبة السنوية فعليا

IRR: النسبة الداخلية للعائد

بالنسبة للمحترفين في مجال التمويل تكون الطريقة الأخيرة هي الحقيقة الكاملة: 119%

وهكذا يمكنك أن تقول إن سعر الفائدة 21.4% ولن تكون مخطئا لأن ذلك هو المكون الصريح لسنة أشهر. غير أنك بمجرد أن تبدأ في التساؤل في كيفية النظر الموازنة الهابطة وكيفية تسوية الفائدة السنوية تزداد أسعار الفائدة. وإذا استخدم الشخص فائدة سنوية بسيطة من خلال النسبة المئوية للتكلفة، يكون سعر الفائدة 81%، وإذا قام الشخص بالدمج، تصل النسبة المئوية الفعلية (بناء على النسبة الداخلية للعائد) بالفعل إلى 119%.

وبالطبع، فإن مكون سعر الفائدة يمثل جانبا واحدا من المشكلة. ومن الممكن أن تكون عناصر عدة أخرى مثل المصروفات الإدارية والمصروفات الإجبارية، المتضمنة في المثال السابق، مخفية وغير مذكورة بشكل مستقل بغرض إعلان أسعار فائدة أقل.

ولتفصيل مشكلة الشفافية في أسعار الفائدة تلك، تقدم مواقع أهم عشر مؤسسات للتمويل الأصغر في الهند المعلومات التالية عن أسعار الفائدة.

سعر الفائدة	على أساس بسيط	سعر الفائدة السنوي الفعلي / الموازنة المنخفضة
(إس.كي.إس)	12.5% إلى 15% فائدة بسيطة	25.6-30.2%
سباندانا	لم يكشف عنه	
شبير		23.6%
باندهان	12.50%-15.00%	23.60%-28.13%
(إس.كي.دي.آر.دي.بي)		11% إلى 11.25%
(بي.أيه.إس.أي.إكس)		15%، 18%، 21% & 24%+

جراما فيديال	لم يكشف عنها	10% إيداع نقدي
(بي.أي.إس.دبليو.أيه)		20%
إيكويتاس		27.5% إلى 28.5%

المصدر: موقع على الإنترنت جرت زيارته في 31 أكتوبر تشرين الأول 2009.

ولم تكشف اثنتان من عشر عن سعر الفائدة، على الأقل على الصفحات التي قام الباحث بزيارتها.

وأشارت ثلاث من مؤسسات التمويل الأصغر الثماني الباقية إلى أسعار الفائدة البسيطة والنسب السنوية. وتشير اثنتان إلى وجود إيداع مرتبط بسعر الفائدة وتشير واحدة منهما بوجود مصروفات إدارية أيضا.

وأغلب الظن أن المقترضين الفقراء الأميين لا يزورون هذه المواقع على الإنترنت ويبقى السؤال بشأن ما يفهمونه عن أسعار الفائدة في اجتماعاتهم المبدئية.

وسوف يتوسع قسم التوصيات التالي في معالجة هذه النقطة.

5- توصيات لتصنيفات الأداء الاجتماعي كمكون لسعر الفائدة

بناء على المناقشة السابقة، وجدنا أن معدلات أسعار الفائدة والتقاسم بين مدى من أسعار فائدة محتملة والشفافية في أسعار الفائدة كلها عناصر تدخل في إطار تقييم الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر.

وكما يستنتج روزنبرج وآخرون (2009) فإن أسعار الفائدة في مناطق مختلفة حول العالم لا يمكن حقا المقارنة بينها. وفي الوقت نفسه فإن أسعار الفائدة في بلد تؤثر على حركة التمويل الأصغر على المدى العالمي.

ولذلك نقترح أن يكون أحد القياسات هو مدى تناسب أسعار الفائدة لمؤسسة التمويل الأصغر مع المتوسط في الدولة وكذلك مع المتوسط العالمي. فإذا كان سعر الفائدة أعلى من المتوسط تحصل مؤسسة التمويل الأصغر على تقدير أقل من المتوسط. وإذا كانت أسعار الفائدة أقل من المتوسط تحصل مؤسسة التمويل الأصغر على تقدير أعلى من المتوسط. ولكي يكون الأمر أكثر موضوعية، يمكن استخدام قياس بسيط مبني على الانحراف المعياري في القيم الأخيرة. ومقدار الانحراف المعياري بعيدا عن البلد يعني سعر فائدة مؤسسة التمويل الأصغر.

على سبيل المثال، تعمل مؤسسة تمويل أصغر في بلد بمعدل سعر فائدة 20% وانحراف معياري لسعر الفائدة 5%. وتحصل مؤسسة التمويل الأصغر 30%، أي أعلى من المتوسط بضعفي

الانحراف المعياري. فإذا كانت شركة التقييم تستخدم معيارا من خمس نقاط فسوف تحصل مؤسسة التمويل الأصغر على $0.5 = 2 - 2.5$ على هذا المعامل.

فإذا كانت أسعار الفائدة 28% بينما كان الانحراف المعياري العالمي لسعر الفائدة 10%، فسوف تحصل نفس المؤسسة على $0.2 - 2.5 = 2.3$ لهذا المعامل. وفي الدول مرتفعة سعر الفائدة يمكن معاقبة مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بمؤسسات التمويل الأصغر في الدول ذات سعر الفائدة المنخفض. لكن ذلك واحد فقط من العوامل في مجال الأداء الاجتماعي.

والعامل الثالث هو احترام وظيفة الرعاية الاجتماعية في البلد. وإذا كانت الغالبية العظمى من مواطني بلد يساورهم القلق بشأن أسعار الفائدة بما فيه الكفاية لفرض أسقف للربا، ثم يتم تسليط الضوء على هذا العامل أيضا. وستعطي مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في سقف الربا، أو أولئك الذين يموهون جزءا من التكاليف في صورة رسوم أو نفقات إدارية للهروب من سقف الربا تحصل على صفر أو درجة منخفضة. وإذا حصلت مؤسسة التمويل الأصغر ذات الفائدة الأقل على خمسة، فمن الممكن أن تحصل مؤسسات التمويل الأصغر على درجة بناء على موقعها في هذا الطيف.

إذا تم إعطاء سعر الفائدة أقل من 5 مؤسسات التمويل الأصغر، يمكن أن تعطي مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى عددا من النقاط على موقفهم على هذا الطيف. مثال: في بلد يكون الحد الأقصى فيه لسقف الربا 20%. قد تكون أصغر نسبة تحصل عليها أي مؤسسة تمويل أصغر 10% وتحصل هذه المؤسسة على خمسة. ثم تحصل مؤسسة تمويل أصغر تطلب 12% على 2.4

وهناك اعتبار رابع، ربما في دول أخرى، بدلا من استخدام أسقف للربا الفاحش، من الممكن إجراء مقارنة مع متوسط نسبة الفائدة عند المقرض. والمشكلة هي أن المقرضين يعملون

في أسواق غير رسمية وهذه النسب ليست معروفة. ولكن نسب ائتمان المستهلك يمكن أن تحدد في أغلب الدول من خلال الاستبيانات والمصادر الإحصائية الحكومية. ومع ظهور مسألة الإدارة تبرز أسئلة ثلاث. أحدها هو إذا ما كان لمؤسسات التمويل الأصغر أن تكون مؤسسات تهدف للربح.

والاعتباران الآخران يتعلقان بمؤسسات التمويل الأصغر التي لا تهدف للربح. وأول هذين الاعتبارين هو إذا ما كان لحصة من نسبة الفائدة أن تعود على المقترضين على شكل حصة في رأس المال و، في النهاية، على حصص في الأرباح أو ارتفاع في قيمة رأس المال. والثاني هو ما إذا كانت الأرباح أقل إذا كان هناك عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية بين مؤسسات التمويل الأصغر وإذا كان ذلك يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة. وأخيرا مسألة الشفافية في أسعار الفائدة يجب أن تكون من ضمن معايير الأداء الاجتماعي. وبينما تمثل الشفافية على مواقع الانترنت جزءا من المسألة، فإن الشفافية الفعلية بالنسبة للمقرض الفقير أكثر أهمية بكثير.

والمعيار الأول هو إذا ما كان هناك عقد مكتوب، حتى إذا كان المقترض لا يستطيع قراءته. والمعيار الثاني هو ما إذا كان سعر الفائدة المكتوب في العقد مبنيًا على أساس معدلات فائدة ثابتة أم على موازنة هابطة. والمعيار الثالث هو إذا ما كان سعر الفائدة سنوي بينما يمكن أن يكون المعيار الرابع هو ما إذا كانت يمكن الكشف عن الرسوم الإدارية والودائع الإلزامية كل على حدة، واستبعادها من حساب معدل الفائدة أو تضمينها في سعر الفائدة المعلن عنه.

6- أسئلة البحث المستقبلية

تطرح هذه الورقة أسئلة أخرى، يتجاوز بعضها مجال قياس الأداء الاجتماعي لكنها في الوقت نفسه تنبع من الأسئلة الأخلاقية.

السؤال الأول هو كيف يمكن للمرء أن يصل أخلاقياً إلى درجة الكمال في تحديد أسعار الفائدة بين الحد الأدنى اللازم لاستمرارية مؤسسة التمويل الأصغر والحد الأقصى الذي تسمح به أسقف الربا الفاحش أو المقرضين أو الربحية المتوقعة من مشروع.

والسؤال الثاني إذا ما كان الموظفون المتطوعون في المنظمات غير الحكومية والمانحون يشعرون بالفعل أنهم تعرضوا للخداع عندما تتحول المنظمة غير الحكومية إلى منظمة تهدف إلى الربح. وهذا سؤال يطرح على متطوعين سابقين ومانحين سابقين.

والسؤال الثالث هو إذا ما كانت أسعار الفائدة المرتفعة تنشأ عن خدمات أخرى متضمنة في عرض مؤسسة التمويل الأصغر. ويتضمن ذلك النصيحة الاستثمارية أو نفقات التأمين. فهل تنخفض أسعار الفائدة إذا ما قدمت هذه الخدمات بشكل منفصل مقابل مصروفات منفصلة؟ هل سيستمر الإقبال على الغطاء التأميني؟ هل يجبرهم الجمع بين الخدمات على تلقي خدمات لا يرغبون بها؟

وكلمة أخيرة، ليتذكر القارئ أن هذه الورقة تتعلق بعنصر واحد في معايير الأداء الاجتماعي. أما الاهتمام الذي يجب أن يعطى لأسعار الفائدة في المجموعة بأكملها وفي المجموعة الفرعية، ومقدار الاهتمام بالعناصر المختلفة التي تمت مناقشتها سابقاً هي أمر مختلف على الأرجح سيتراوح بين كل وكالة تقييم وأخرى حتى يتم التفكير في معايير أمثل.

- Ashta, A. (2009). Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism. *Journal of Economic Issues (M.E. Sharpe Inc.)* 43(1), 289-290.
- Ashta, A., & Bush, M. (2009). Ethical Issues of NGO Principals in Sustainability, Outreach and Impact of Microfinance: Lessons in Governance from the Banco Compartamos' IPO., *Management Online REview, vol. November*, pp. 1-18.
- Ashta, A., & Hudon, M. (2009). To whom should we be fair? Ethical issues in Balancing Stakeholder Interests from Banco Compartamos Case Study. *CEB Working Paper*. Brussels: Centre Emile Bernheim, p. 34.
- Attuel-Mendes, L., & Ashta, A. (2009). The Truth, But Not Always The Whole Truth In Lending Laws. *5th International Finance Conference*. Hammamet (Tunisia).
- Danel, C., & Labarthe, C. (2008). A Letter to our Peers, Banco Compartamos, Mexico.
- Friedman, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits. *The New York Times Magazine*.
- Hudon, M., & Ashta, A. (2009). Microfinance Interest Rates dynamics: Are fair prices derived from Rawls' basic principles of justice? , *2nd International Workshop on Microfinance Management and Governance*. Kristiansand, Norway
- Krauss, M.M. (2007). Houses Divided: Does TILA Prohibit Classwide Rescission Claims by Subprime Borrowers? *Real Estate Finance (Aspen Publishers Inc.)* 24(2), 3-6.
- Lewis, J.C. (2008). Microloan Sharks. *Stanford Social Innovation Review* 54-59.
- Papini, J. (2008). Microfinance Leaders Talk Ethics. *Investment Dealers' Digest, vol. 74*, pp. 8-8.
- Rhyne, E., & Guimon, A. (2007). The Banco Compartamos Initial Public Offering. *Accion Insight Accion*.
- Rosenberg, R. (2007). CGAP Reflections on the Compartamos Initial Public Offering: A Case Study on Microfinance Interest Rates and Profits. Washington D.C.
- Rosenberg, R., Gonzalez, A., & Narain, S. (2009). The New Moneylenders: Are the Poor Being Exploited by High Microcredit Interest Rates? , *Occasional Paper, vol. 15*. Washington, D.C.: CGAP.
- Smith, G., & Epstein, K. (2007). The Ugly Side of Microlending. *Business Week*.
- Solnik, C. (2008). Mortgage meltdown spurs lawsuits, negotiations. *Long Island Business News* 55(2), 5A-46A.
- Yunus, M. (2007). *Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism*